الأنباء
الخميس 6 فبراير 2014

أكد أنه وجّه الدعوة لخادم الحرمين وولي العهد لزيارة القاهرة

البيلاوي: مصر والسعودية رمانة الميزان للمنطقة العربية

رئيس الوزراء المصري حازم البيلاوي خلال مؤتمره الصحافي في الرياض امس (واس)

الرياض ـ أ.ش.أ ـ أ.ف.پ: وصف د.حازم البيلاوي رئيس الوزراء مصر والسعودية بـ «رمانة الميزان» للمنطقة العربية بأسرها، وقال «إن البلدين إذا توافقا نجح كل شيء وإذا فشلا فشل كل شيء»، مشيرا الى أن زيارته للسعودية تعد استكمالا للقاءات والاتصالات المستمرة بين المسؤولين والشعبين.

ووصف التعاون الثنائي حاليا بأنه على أعلى مستوى في جميع المجالات، ليست اقتصادية فقط بل مواقف المملكة في كل لحظة هي إعطاء الدعم الكامل لمصر على المستوى الثنائي والدولي.

وذكر رئيس الوزراء ـ في مؤتمر صحافي عقده بمقر إقامته بالرياض ـ أنه وجه الدعوة خلال استقبال صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والأمير سلمان لزيارة القاهرة لكي يعبر الشعب المصري عن تقديره للموقف السعودي المساند والمؤيد والمساعد لمصر.

وأوضح أنه نقل للأمير سلمان رسالة من الرئيس عدلي منصور تعبر عن شكر وامتنان وتقدير مصر للسعودية ملكا وحكومة وشعبا على كل ما قدمته المملكة لمصر، وهذا ليس بجديد على المملكة أو الأشقاء في الخليج وهو ما كان له أكبر الأثر لدى الشعب المصري.

ولفت إلى أن هناك عددا كبيرا من الجالية المصرية يعمل بالسعودية ويلاقي أفضل معاملة.. وقال: إنه أطلع الأمير سلمان على التطورات الجارية في مصر على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية وما تم تنفيذه من الاستحقاق الأول في خارطة المستقبل وهو التصويت على الدستور.

وأوضح أنه فيما يتعلق بالموضوع الأمني فقد حققت مصر تقدما ملموسا في هذا المجال يؤكد استقرار الدولة وجهودها في مكافحة الإرهاب الذي سوف يأخذ بعض الوقت، موضحا أن الجماعات التي تقوم بالعنف ليس لها أي تأثير من حيث المدى بل تفقد تأثيرها الشعبي يوما بعد يوم.

البيلاوي: لا نريد أن تتسع الخلافات مع قطر لكن إذا كان هناك مس مباشر بمصر فنحن لانستطيع السكوت عنه

وأضاف أن ما يجري من إجراءات على الصعيد الأمني يتم وفقا للقانون واحترامه، لافتا إلى أن الحكومة لم تلجأ إلى إجراءات استثنائية خلال حالة الطوارئ وأن حظر التجوال الذي فرض تضاءلت ساعات تطبيقه إلى 3 أو 4 ساعات باستثناء أيام الجمع التي كانت تحدث بها أعمال عنف من الإخوان.

وقال البيلاوي: إنه فيما يتعلق بالجانب السياسي هناك تقدم في تنفيذ خارطة المستقبل وإننا نحرص على تنفيذها بكل دقة حيث تم الانتهاء من احدى مراحلها وهي إعداد الدستور والاستفتاء عليه بأغلبية كبيرة وتوافق سياسي يعبر بدرجة كبيرة عن درجة من النضج السياسي ويمثل نقلة نوعية ويعد أحسن من الدساتير السابقة حيث شاركت فيه كل أطياف الحياة السياسية في مصر.

ولفت إلى أن الدستور ليس مجرد وثيقة تطرح وإنما يمثل مظهرا من مظاهر تأييد الشعب الكبير لثورة 30 يونيو وتأييد النظام ورؤيته للمستقبل وتتبقى هناك مرحلتان الرئاسية والبرلمانية، وشدد على أن الاستقرار الأمني يزيد من قوة الدولة والثقة في نفسها.

وفيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي، أوضح رئيس الوزراء في مؤتمر صحافي أنه رغم الصعوبات التي مرت هناك درجة معقولة من الاستقرار شهدها الاقتصاد المصري على الرغم من بعض الأزمات البسيطة التي حدثت مثل موضوع البوتاجاز والذي تدخلت الحكومة لحله بسرعة، وذلك مقارنة بما كان يحدث قبل ذلك، مشيرا إلى أن الوقود والمواد التموينية متوافرة والأوضاع الاقتصادية تزداد استقرارا.

وأوضح أن الحكومة قررت حزمتين استثماريتين خارج الموازنة بهدف ضخ المزيد من فرص العمل واستكمال المشروعات التي لم تستكمل لتعظيم العائد والاهتمام بالجوانب الاجتماعية، حيث ان هذه المشروعات تخدم السواد الأعظم من الشعب وتركز على المناطق الأكثر فقرا.

وقال: إن الاحتياطي النقدي في استقرار منذ 3 سنوات ولأول مرة ترفع المؤسسات الدولية الجدارة الائتمانية بعد أن كانت بالسالب، وأكد أننا مقبلون على مرحلة ثانية من خارطة المستقبل تفتح صفحة جديدة للمستقبل وأن مصر أمامها فرص واعدة في كثير من الأمور وأن احدى العقبات الأساسية التي تحول دون الانطلاق الاقتصادي ليس الموارد المالية بل المناخ الاستثماري والتشريعات والتي سوف تقوم الحكومة بإعادة النظر فيها لجذب الاستثمارات والمستثمرين.

وأكد البيلاوي أن المنطقة في مجموعها تمر بمرحلة في غاية الدقة، وهذا ما يدعونا لليقظة، وأن تظل مراكز الثقل والقوة في مصر والخليج، وأن ذلك ليس في مصلحة الطرفين فقط وإنما للمنطقة العربية ككل. وأشار إلى أن الوفد الوزاري المرافق له أجرى مباحثات مع نظرائه من الجانب السعودي حول سبل تعزيز التعاون والشراكة بين الجانبين في مجالات النقل والبترول والإسكان والاستثمار.

وجدد البيلاوي التأكيد على أن تحقيق الاستقرار في مصر سينعكس على تحقيق الاستقرار في المنطقة.

الى ذلك، أعلن البيلاوي في الرياض ان بلاده ترفض ان تتوسع الخلافات مع قطر لكن لا يمكنها «السكوت عن أي مس مباشر» بها.

وقال البيلاوي خلال المؤتمر الصحافي «لا نريد ان تتسع الخلافات مع قطر لكن اذا كان هناك مس مباشر بمصر فنحن لا نستطيع السكوت عنه».

وتابع: ان «قطر دولة عربية، تحدث خلافات بين ابناء الأسرة الواحدة، ونحن حريصون على الروابط، لكن هناك ممارسات اقل ما يقال عنها انها غير صادقة او منصفة».

وختم البيلاوي قائلا «نأسف لكثير من الأعمال التي لا تتفق مع الانتماء القومي، أسلوب الخلافات بدا يخرج عن المألوف».

محامو المدعين بالحق المدني طلبوا شهادات السيسي وموافي

تأجيل النظر بمحاكمة مرسي و14 من قيادات الإخوان في أحداث الاتحادية إلى الأول من مارس

سيارات الشرطة أمام البوابة الرئيسية لأكاديمية الشرطة خلال محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي في القاهرة امس (أ.ف.پ)

القاهرة ـ وكالات: أرجأت محكمة جنايات شمال القاهرة إلى الأول من مارس المقبل محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي و14 آخرين من قيادات وأعضاء في تنظيم الإخوان بتهمة القتل والتحريض على قتل متظاهرين في محيط قصر الاتحادية الرئاسي.

وأقلعت مروحية تقل مرسي متوجهة إلى سجن برج العرب غرب محافظة الإسكندرية الساحلية حيث يقضي الرئيس المعزول فترة الحبس الاحتياطي على ذمة القضية، فيما يقضي المتهمون الآخرون الحبس في منطقة سجون طرة بالقاهرة.

وطالب محامو المدعين بالحق المدني (أهالي القتلى والمصابين من المتظاهرين)، خلال جلسة امس، بالاستماع إلى شهادات وزير الدفاع المشير عبدالفتاح السيسي، والمدير الأسبق لجهاز الاستخبارات العامة اللواء مراد موافي في القضية. كما طلب دفاع المتهمين من جانبهم بتسليم الشرطة لشرائط القيديو المتحفظ عليها في بوابة قصر الاتحادية الرئاسي، والدفاتر الخاصة بالحرس الجمهوري، وأشرطة القيديو الخاصة بأحداث الاتحادية أيام 4 و5 و6 ديسمبر 2012.

كما استمعت المحكمة إلى شهادات 3 من قيادات قوات الحرس الجمهوري.

وكانت هيئة المحكمة برئاسة المستشار أحمد صبري يوسف بدأت في وقت سابق من امس في مقر أكاديمية الشرطة في ضاحية القاهرة الجديدة، خامس جلسات محاكمة الرئيس المعزول و14 آخرين من قيادات وأعضاء تنظيم الإخوان بتهمة القتل والتحريض على قتل متظاهرين بمحيط قصر الاتحادية الرئاسي إبان تولي مرسي الرئاسة. وفرضت قوات الأمن إجراءات مشددة داخل مقر المحاكمة وخارجها، حيث انتشرت مئات من العناصر مدعومة بآليات مدرعة في الموقع.الى ذلك قررت محكمة جنايات شمال سيناء برئاسة المستشار سعيد هاشم، تأجيل محاكمة شبكة التجسس المتهمة بالتخابر مع إسرائيل، إلى شهر مارس المقبل.

وكانت محكمة جنايات شمال سيناء قد عقدت جلستها، امس بالعريش لمحاكمة 9 متهمين في شبكة التجسس، والتي تضم 3 مصريين، وإسرائيليين اثنين، و4 ضباط من جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلي، وذلك في قضية اتهامهم بالتخابر مع إسرائيل، إلا أن المتهمين لم يحضروا الجلسة.

مؤيدو الإخوان يبحثون مبادرة «الفرصة الأخيرة»

العربية.نت: ناقش الائتلاف الداعم للإخوان امس مبادرة للمصالحة تتضمن الاعتراف بالثلاثين من يونيو. فقد طرح بعض أقطاب التحالف الوطني لدعم الشرعية في مصر مبادرة للخروج من الأزمة الراهنة وحقن دماء المصريين وإنقاذ اقتصاد على شفير الهاوية، بحسب وصفهم. إلا أن تلك المبادرة رفضتها أطراف داخل التحالف بحجة تشبث السلطة الحاكمة بالمضي قدما في إقصاء الإخوان.

ويبدو أن هذه المبادرة التي تم التشاور بشأنها مع شباب الحركات الاحتجاجية جاءت وليدة ضغوط من شباب الإخوان، الذين لوحوا بأن القيادة القابعة في السجون زجت بهم في بؤرة الصراع من وراء أسوار حصينة، بحسب ما أفادت مصادر مطلعة. وتحمل المبادرة المؤلفة من ثلاثة محاور، بعض التنازلات، منها الاعتراف بأحداث الثلاثين من يونيو والتنازل عن فكرة عودة الرئيس المعزول محمد مرسي، كما تتضمن تعويض الضحايا وأهاليهم ومحاسبة كل من تورط في سفك دماء المصريين مع ضمان المحاكمة العادلة دون انتقام أو اعتداء مقابل وقف الاعتقالات العشوائية، التي تستهدف شباب الإخوان وباقي شباب الحركات الاحتجاجية والإفراج عنهم فورا، وتتضمن أيضا الشروع في انتخابات برلمانية وفقا لقانون يتم التوافق عليه دون إقصاء أو تمييز. إلا أن بعض الأصوات داخل التحالف الوطني لدعم الشرعية، لا ترى جدوى من المبادرات، مادام أن رئيس البلاد أقر بأن زمن المصالحة قد ولى.

وزير داخلية مصر يأمر بفتح شارعي قصر العيني والفلكي

العربية.نت: وجه اللواء محمد إبراهيم، وزير الداخلية المصرية، بفتح طريق شارع قصر العيني وإزالة الحائط الخرساني المؤدي إلى ميدان التحرير، بالإضافة إلى فتح شارع الفلكي المؤدي إلى شارع محمد محمود، وذلك خلال اجتماعه، امس الأول، مع اللواء مساعد الوزير للشرطة المتخصصة ومدير الإدارة العامة للمرور ومديري ووكلاء إدارات المرور بالقاهرة والجيزة.

واستعرض وزير الداخلية خطة الوزارة لمواجهة مشكلة المرور باعتبارها من المشاكل الرئيسية التي تشغل الرأي العام، ولما لها من آثار سلبية على الحركة الاقتصادية للبلاد، وما تتطلبه من تضافر جميع الجهود الرسمية والمجتمعية. ووجه إبراهيم بتكثيف الحملات المرورية على مدار اليوم وقيام القيادات بالمتابعة الميدانية المستمرة وإيجاد حلول غير تقليدية من شأنها التيسير والتسهيل على المواطنين والقضاء على المواقف العشوائية خاصة المتواجدة بمداخل ومخارج الكباري والأنفاق، وشدد على تفعيل خدمات تأمين المحاور والطرق الرئيسية خاصة الطريق الدائري ومحور 26 يوليو والمتابعة الميدانية للمستويات القيادية والإشرافية لجميع الخدمات على تلك الطرق.

وأكد وزير الداخلية ضرورة الحسم في التعامل مع مختلف المشاكل المرورية وبصفة خاصة المخالفات الجسيمة التي تتمثل في السير عكس الاتجاه والانتظار الخاطئ، مشدداً على ضرورة تطبيق القانون على كل المواطنين، وبلا أي استثناءات، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين وتوعية قائدي السيارات بضرورة الالتزام بقواعد وآداب المرور.

القائم بأعمال السفارة المصرية بالخرطوم: لا نمانع أن تكون حلايب منطقة تكامل مع السودان

الخرطوم ـ أ.ش.أ: أكد وزير مفوض وائل بركات القائم بأعمال السفارة المصرية بالخرطوم، عدم ممانعة الحكومة المصرية في أن تصبح منطقة «حلايب»، وكل المناطق الحدودية منطقة تكامل بين مصر والسودان، مشيرا إلى أن حل مثل هذه القضايا يكمن في عدم إثارتها إعلاميا.

وجدد بركات ـ في حوار مع صحيفة التغيير الصادرة بالخرطوم امس ـ موقف مصر الثابت من مشروع سد الألفية، وعدم السماح بتهديد أمن مصر المائي، مشيرا ـ في هذا الصدد ـ إلى أن مصر لا تتخذ موقفا ابتدائيا أو نهائيا من قيام السد، لأن موقفها ثابت ومبني على حقائق وثوابت ولن يتغير، باعتبار أن نهر النيل هو المصدر الوحيد للمياه في مصر، وقال «لن نسمح بتهديد أمن مصر المائي». وأكد عمق العلاقات المصرية السودانية، والتي وصفها «بالأزلية» والجيدة جدا، وأنها تسير في إطارها العام، لافتا إلى انه يوجد تنسيق متبادل بين البلدين، حيث بعث الرئيس عدلي منصور مؤخرا رسالة خطية للرئيس السوداني عمر البشير، أطلعه خلالها على مجمل تطورات الأوضاع في مصر والانتهاء من استحقاق الاستفتاء، إلى جانب التحديات القادمة في تنفيذ خارطة الطريق، مشيرا إلى ان الرسالة حملت في أجزاء منها اجتماع القمة الأفريقية، والتنسيق بشأن رفع التجميد المفروض على مصر من قبل مجلس السلم والأمن الأفريقي.

وأشار الوزير المفوض وائل بركات، إلى أن مصر تنتهج سياسة ثابتة في علاقتها مع الدول، وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعامل مع اختيارات الشعوب.

وقال «إن مصر تتعامل مع جميع الدول العربية بمنظور واحد وتهتم بكل دولة مثل اهتمامها ببقية الدول»، لافتا إلى أن ما حدث بالنسبة لدول الخليج هو أنها تحمست للتغيير الذي حدث بمصر وهي التي غيرت سياستها، وهناك دول أخرى لم تر أن ما حدث في مصر أمر جيد وربما توقفت عن الدعم، مؤكدا أن مصر تنظر دائما للدول العربية بعلاقات الأخوة، حتى لو حدثت مشكلات تكون في إطار الأسرة ويوجد لها حل.

وأكد بركات أن مصر بعد ثورة 30 يونيو ومن خلال الإرادة الشعبية تسير حاليا في الطريق الصحيح، لافتا إلى أن نزول جموع المصريين في الشارع للمطالبة بالتغيير يعد استفتاء شعبيا مباشرا.

وأضاف: ان هناك لجنة مشتركة مصرية سودانية تبحث المشاكل التي تواجه المواطنين في مصر والسودان بشأن تنفيذ اتفاق «الحريات الأربع» بين البلدين، مشيرا إلى وجود بنود ستتم دراستها من خلال اللجنة المنبثقة عن اللجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسي البلدين، وذلك عقب استقرار الأمور واستكمال انتخابات الرئاسة والبرلمانية في مصر وسيتم حل جميع المشاكل العالقة.

تقرير إخباري

«ظاهرة السيسي» في مصر بأبعادها السياسية والنفسية

بيروت: «حزب الكنبة» الاسم الحركي للغالبية الصامتة في مصر، بات صاحب القول الأخير في المشهد السياسي المصري، والعامل الرئيسي في كل الاستحقاقات الانتخابية، بدءا بالاستفتاء على الدستور، وصولا الى الانتخابات الرئاسية التي عقد لواؤها للمشير عبدالفتاح السيسي.

ولعل غالبية لا بأس بها من المحسوبين على «حزب الكنبة» الذي يمثل ما يقرب 70٪ من الشعب المصري، بحسب ما تفيد الكثير من استطلاعات الرأي التي أجريت منذ «ثورة 25 يناير»، قد باتت تنظر اليوم إلى السيسي باعتباره «المنقذ»، وهو أمر لا يحتاج زائر مصر إلى جهد كبير لاكتشافه، فصور الجنرال بنظارته السوداء مرتفعة أو ملصقة في كل مكان، وهي غالبا ما تظهره الى جانب الزعيم الراحل جمال عبدالناصر ـ وفي صور كثيرة تعلو صورة السيسي صورتي عبدالناصر وخلفه أنور السادات ـ ما يعكس رغبة لدى المصريين في استعادة فكرة «القائد الرمز»، وهو ما يشكل برأي كثيرين انتكاسة للمسار الديموقراطي، الذي يفترض أن يقود الى دولة مؤسسات لا دولة أفراد، ويعزز المخاوف من «العسكريتاريا» التي ظلت السمة المشتركة لكل العهود في التاريخ المصري الحديث.

وربما تكون تلك المخاوف في محلها، إذا ما رصدنا بعض الظواهر التي تشهدها مصر هذه الأيام، وحالة الهوس الشعبي بالسيسي التي باتت تتخطى اللافتات والصور والملصقات والأغنيات، لتبلغ على سبيل المثال الترويج للجنرال عبر قطع شوكولاته و«بيجامات» نسائية تحمل صورته، أو سندويشات كباب مسماة على اسمه او حتى خواتم خطبة نقش عليها حرفا C.C بدلا من الحرفين الاولين من اسمي الخطيبين.

ويفسر اختصاصيون في علم النفس ظاهرة تصاعد شعبية السيسي بأن «الناس شعرت خلال عهد مرسي أن أحدا لم يستمع إلى مطالبها، وأن ما يزيد على 18 مليونية لم تلق آذانا صاغية لدى أهل الحكم، إلى ان أتى السيسي واستجاب لمطالب الشعب، وهنا ارتسمت فيما يسمى اللاشعور الجمعي صورة البطل الذي أتى ليحرر الجماهير».

ولعل الشعبية الجارفة التي بات السيسي يتمتع بها في الشارع المصري، والتي يرجح أن تؤمن له فوزا كاسحا في الانتخابات الرئاسية، قد أصابت الرموز السياسية على قلتها بحالة من الإرباك، ودفعتهم إلى التريث في مجرد التلميح إلى احتمال ترشحهم للرئاسة، أو حتى التحفظ في الكشف عن موقفهم من السباق الرئاسي عامة.

الجميع يعرفون ومنذ «ثورة 30 يونيو» أو «الثورة الثانية» أن المشير عبدالفتاح السيسي هو القائد الفعلي للبلاد، ولا منافس للمشير الآتي من المؤسسة العسكرية ومن الساحات التي ملأتها حركة «تمرد» بالملايين في مواجهة الرئيس «الإخواني». وحصل تلاق بين المجلس العسكري وحركات شبابية على تجييش الشعب المصري بلا عناء كبير لإنهاء حكم «الجماعة» وإزاحتها من المشهد العام. وما كانت «الثورة الثانية» ممكنة، كما الأولى، لولا موقف مؤسسة الجيش.

لا ينفي هذا الواقع الشعبية الواسعة التي يتمتع بها المشير السيسي. توكأ الرجل على موقع المؤسسة العسكرية في تاريخ مصر، وحضورها ودورها في الاجتماع والاقتصاد. وهو حضور يوازي ما لـ «الجماعة» التي يعترف الجميع بأنها قفزت إلى قطار «الثورة» متأخرة وسعت إلى مصادرة مصالحها وبرامجها. وراكم تعاطف المصريين مع وزير دفاعهم الكراهية التي زرعها «تغول الإخوان» وسياسة «التمكين» ومحاولة الإقصاء وعدم الإصغاء للآخرين، وتصاعد المخاوف على هوية الدولة ووحدة مكوناتها. وكذلك المواقف السلبية التي أعلنتها الولايات المتحدة وما تبعها من تجميد لمساعدات عسكرية، والتي كشفت عمق العلاقة بين واشنطن و«الجماعة». ومثلها المواقف الهجومية التي شنتها حكومة رجب طيب أردوغان وحكومات أخرى على «الثورة الثانية». وكان لهذه المواقف أثر سلبي ضاعف من اتساع غضب المصريين على «الإخوان» و«المتدخلين المتعاطفين» معهم في الخارج. بل بات هذا الغضب يشمل كثيرين في الداخل الذين يحاولون تمييز مواقفهم ولو قليلا عن الموقف الشعبي المنجرف خلف الجيش.

الشعبية الواسعة المنحازة إلى المشير السيسي، ورغبة المجلس العسكري في دفعه إلى السباق، لن تغيبا طويلا التحديات التي ستواجه الرئيس القادم. هناك المهمات الطبيعية أمام كل حكم وعلى رأسها الاقتصاد. ولابد أولا من توفير الأمن، وكسر حدة الاستقطاب القائم ثانيا، في ظل هذا التصعيد من جانب «الجماعة» و«شركائها» سيظل الاستقطاب مشدودا على وتر العنف والعنف المضاد.

ويستحيل على الرئيس الجديد الإقدام على أي مقاربة سعيا إلى تسوية سياسية. ففي مقابل التصعيد «الإخواني» الذي بدأ يطاول قادة الأمن ـ وهذا تطور خطير ـ لن يستسيغ خصومهم أي محاولة عاجلة للحكم الجديد يستشف منها تقديمه أي تنازلات.

أي أن الأصوات التي منحت المشير ثقتها وستجددها قريبا لن تسهل عليه في الأمد القصير إطلاق أي حوار مع الطرف الآخر. في مصر، حيث يصعد المشير السيسي سلم السلطة بسرعة كبيرة، فإن ذلك لا يمنحه تفويضا مفتوحا بلا رقابة. مصر مقبلة على خيارات صعبة والنظام القادم مضطر لأن يسير وسط حقول من الألغام سواء كانت إرهابية أم اقتصادية. كيفية تعامل النظام القادم مع هذه الألغام المتفجرة مهم جدا والأهم، كيفية تعامله مع المجتمع المدني الصاعد والنامي بسواعد الشباب في مصر سيظهر فورا «خريطة طريقه».